في تقريره المقدم إلى الـــــ

الأمين العام : المؤتمر المؤتمر قدم العـــ

ألقى الأخ المناضل عبدربه منصور هادي -نائب رئيس الجمهورية النائب الأول لرئيس المؤتمر الأمين العام تقريراً مقدماً للدورة الرابعة للجنة الدائمة المنعقدة يوم أمس بصنعاء تناول فيه مسار الحوار والمبادرات التي تقدم بها فخامة الأخ الرئيس لأحزاب المشترك لتجاوز الأزمة الراهنة..

فإلى نص التقرير:

< فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية -رئيس المؤتمر الشعبي العام
الاخوة أعضاء اللجنة الدائمة

تنعقد الدورة الرابعة للجنة الدائمة في ظل متغيرات سياسية مهمة وتطورات استثنائية على الصعيد المحلي والاقليمي والدولي ألقت بظلالها على المشهد السياسي اليمني وعلى علاقات القوى والتيارات السياسية بمختلف مشاربها.. الأمر الذي استوجب الوقوف أمامه بواقعية وموضوعية للخروج باستنتاجات تلبي تطلعات الشعب اليمني في الحفاظ على منجزاته الوطنية الكبرى، الجمهورية والوحدة والديمقراطية والتنمية والاستقرار والأمن باعتباره مطلبا وطنيا ملحا يتطلع الجميع الى تحقيقه.

لقد مرت بلادنا بمراحل مهمة منذ الانتخابات الرئاسية والمحلية في العام ٢٠٠٦م والتي حقق المؤتمر الشعبي العام ومرشحه للرئاسة فوزاً كبيرا فيها أتاح له فرصة تنفيذ برنامجه الانتخابي وتحويله إلى نجاحات اقتصادية واجتماعية وثقافية متعددة، انعكست بدرجة ملحوظة على التحسن الملموس الذي طرأ على الحياة المعيشية للمواطنين، في وقت كان العالم يعيش الارهاصات الأولى للأزمة المالية العالمية التي تنامت في السنوات اللاحقة، وما أحدثته من انعكاسات سلبية شملت فيما شملت بلادنا التي لم يكن لها أن تسلم من التداعيات السلبية لهذه الأزمة، فضلا عن المشكلات والأزمات التي طرأت على الساحة الوطنية وأعاقت تنفيذ ما تبقى من البرنامج الرئاسي والتي تمثلت في ظهور جماعات التخريب الانفصالية وجماعات التمرد الحوثية، وعناصر تنظيم القاعدة ما جعل التحديات الأمنية تعود الى واجهة المشهد الوطني وتعرض السلام الاجتماعي للخطر وتعطل المسار التنموي.

في الوقت ذاته كانت الخلافات السياسية بين الاحزاب والقوى والفعاليات السياسية تتصاعد حول قضايا مهمة تتعلق بمستقبل البلاد، وبناء الدولة اليمنية والنظام السياسي والانتخابي مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية التي كان يفترض اجراؤها في ابريل في العام ٢٠٠٩م.

مسيرة الحوار

ومع تنامي الخلافات السياسية وحرص المؤتمر الشعبي العام على اجراء الانتخابات في موعدها المحدد ومطالبة الاخوة في المشترك تأجيلها كان لابد ان تتدخل القيادة السياسية ممثلة في فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية في البحث عن حلول لهذه المشكلة للتوفيق بين المؤتمر الشعبي العام وحلفائه والمشترك وشركائه، والبحث عن حلول تجنب البلاد أزمتها وتحافظ بذات الوقت على استمرار نهجها الوطني الديمقراطي، فكان لابد من القبول بمقترح المعارضة القاضي بتأجيل الانتخابات البرلمانية لمدة سنتين، بحيث تجرى في ابريل ٢٠١١م، وهو الاتفاق الذي عرف فيما بعد باتفاق فبراير والذي نصه :

بعد حوارات عدة دعا اليها ورعاها الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ضمت ممثلين عن المؤتمر الشعبي العام واحزاب اللقاء المشترك الممثلة في مجلس النواب.

ونظراً لما تقتضيه المصلحة الوطنية العليا وحرصاً على اجراء انتخابات نيابية حرة ونزيهة وآمنة في ظل مناخات سياسية ملائمة تشارك فيها كافة أطياف العمل السياسي، فإن الموقعين أدناه من الاحزاب الممثلة في مجلس النواب ممثلة بالمؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح والحزب الاشتراكي اليمني والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري وحزب البعث العربي الاشتراكي يتقدمون بالطلب الى هيئة رئاسة مجلس النواب باتخاذ الاجراءات الدستورية اللازمة لتعديل المادة (٦٥) من الدستور المتعلقة بمدة مجلس النواب أو من خلال حكم انتقالي بما يسمح بتمديد فترة مجلس النواب الحالي لمدة عامين.. نظراً لعدم توفر الوقت الكافي للقيام بالاصلاحات التالية :

أولاً : إتاحة الفرصة للاحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني مناقشة التعديلات الدستورية اللازمة لتطوير النظام السياسي والنظام الانتخابي بما في ذلك القائمة النسبية.

ثانياً : تمكين الأحزاب السياسية الممثلة في مجلس النواب من استكمال مناقشة المواضيع التي لم يتفق عليها أثناء اعداد التعديلات على قانون الانتخابات وتضمين ما يتفق عليه في صلب القانون.

ثالثاً : إعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات وفقاً لما ينص عليه القانون.

وقد وقع على الاتفاق الى جانب المؤتمر الشعبي العام التجمع اليمني للاصلاح والحزب الاشتراكي اليمني والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري والبعث العربي الاشتراكي.

الاخوة والاخوات:

لقد تفاءل الناس خيراً بالتوقيع على اتفاق فبراير والذي على أساسه صوت مجلس النواب على تعديل المادة (٦٥) في الدستور وتم تمديد فترة مجلس النواب لمدة عامين أي الى ابريل ٢٠١١م.

غير أنه لم تمض سوى أيام قليلة حتى أعلن اللقاء المشترك وبصورة منفردة عن التحضير لعقد ما أسماه «مؤتمر التشاور الوطني»، مؤتمر وطني شكلت له لجنة تحضيرية في ٢٢ مايو ٢٠٠٩م، كان الهدف منه خلط الأوراق والالتفاف على اتفاق فبراير، والبحث عن وسائل وسبل للهروب من نصوصه الواضحة التي تلزم كل الأطراف الموقعة عليه بالذهاب للحوار والبحث في التعديلات الدستورية والقانونية التي يفترض أن تجرى على أساسها أي انتخابات قادمة.

وكان لابد لنا ان نحصل على توضيح مباشر من الاخوة في اللقاء المشترك حول إعلانهم تشكيل اللجنة التحضيرية لمؤتمرهم وأثر ذلك على الحوارات، والاتصالات التي كانت تجرى بين قيادات الاحزاب الممثلة في مجلس النواب فاتصل النائب الثاني لرئيس المؤتمر برؤساء عموم أحزاب اللقاء المشترك وسألهم : هل تشكيل اللجنة بديل عن الحوار الذي نص عليه اتفاق فبراير ٢٠٠٩م؟ فكان ردهم جميعاً بالنفي، وان ذلك الحوار تحكمه اتفاقية موقعة بين المؤتمر وهذه الاحزاب.

البرنامج الزمني

في ٢٣ مايو ٢٠٠٩م تدارست اللجنة العامة نتائج الاتصالات بين المؤتمر ممثلاً بالنائب الثاني لرئيس المؤتمر، وقادة أحزاب المشترك الممثلة في مجلس النواب، وأقرت الاستمرار في التواصل، كما أقرت اعداد مقترح ببرنامج زمني، وأعيد تكليف النائب الثاني لرئيس المؤتمر د. عبدالكريم الارياني بمواصلة الاتصالات مع أحزاب اللقاء المشترك الممثلة في مجلس النواب.

خلال الاسبوع الأول من شهر يونيو التقى النائب الثاني لرئيس المؤتمر مع أمين عام التجمع اليمني للاصلاح وتم ابلاغه ان المؤتمر قد أعد برنامجاً زمنياً للحوار على أساس أن تلك هي نقطة البدء، فطلب أمين عام التجمع اعتبار اللقاء غير رسمي ووعد ان يبلغ زملاءه بما دار في اجتماعهم الدوري يوم ٦ / ٦ / ٢٠٠٩م، واقترح ان يبدأ الحوار بتقديم الحزب الحاكم تصوراته التي على ضوئها تستطيع المعارضة تحديد موقفها، وفي اجتماع لاحق للجنة الحوار الممثلة للمؤتمر تم اقرار هذا المبدأ.

الجدول الزمني

و في الفترة من ١٤ يونيو ٢٠٠٩م، وحتى الاربعاء ٨ يوليو جرت العديد من الاتصالات بين النائب الأول الامين العام والنائب الثاني من ناحية، وقادة أحزاب اللقاء المشترك من ناحية أخرى، تقدم خلالها المؤتمر بمقترح حول الجدول الزمني للحوار، لكنهم تسلموا المقترح وتعاملوا معه بصورة لا توحي بالجدية، حتى جاءت رسالتهم بتاريخ ١١ / ٨ / ٢٠٠٩م، والتي تضمنت جملة من المطالب الجديدة كان من أهمها تهيئة المناخات السياسية بما أسموه وقف الحملات العسكرية والاعتقالات «ويقصدون بها المواجهة مع عناصر التمرد الحوثية وعناصر الانفصال والتخريب، وعناصر الارهاب القاعدية»، واطلاق سراح المعتقلين السياسيين أو من هم على ذمة قضايا سياسية والبدء بالبحث عن آلية مناسبة لإشراك كل القوى السياسية في الحوار الوطني، واشترطوا لبدء الحوار حضور الحراك الجنوبي والحوثيين والمعارضين في الخارج.

الاخوة أعضاء اللجنة الدائمة:

انطلاقاً من حرص فخامة الاخ الرئيس على مواصلة مسيرة الحوار وعلى اثمارها وباتجاه التوصل الى آفاق سياسية تبنى على ماسبق انجازه فقد قام فخامته برعاية التوقيع على المحضر التنفيذي لاتفاق فبراير الموقع في ١٧ يوليو ٢٠١٠م وقرب وجهات النظر بين الفريقين المتحاورين وأعاد الجميع الى سكة الحوار مراهناً على تحريك ما توقف والانطلاق من آخر نقطة توقف عندها الحوار.

الاخوة أعضاء اللجنة الدائمة :

وكان من ثمرة محضر ١٧ يوليو تشكيل لجنة الاعداد والتهيئة للحوار الوطني التي عقدت اجتماعها في ٧ أغسطس ٢٠١٠م وانبثقت عنها لجنة الثلاثين ثم لجنة الستة عشر وصولاً إلى لجنة الأربعة.

وفيما كان يفترض ان تسارع لجان الحوار في تنفيذ مضامين اتفاق فبراير ظهرت اشتراطات جديدة للمشترك تحت مسمى التهيئة للحوار، حيث اصبح واضحاً بأن أحزاب اللقاء المشترك تعمل لاستهلاك الوقت والهروب من الانتخابات ورفض الحديث عنها وجعل الحوار وسيلة فقط لتعطيل اجراء الاستحقاقات الدستورية الممثلة في الانتخابات النيابية في موعدها المحدد لإيصال البلادالى مرحلة الفراغ الدستوري.

الاخوة والأخوات:

وحرصاً من فخامة الاخ رئيس الجمهورية على رعاية الحوار بين المؤتمر وأحزاب المشترك بادر فخامته بتشكيل لجنة رباعية من الاخوة عبدربه منصور هادي ود.عبدالكريم الارياني من جانب المؤتمر، وعبدالوهاب الآنسي والدكتور ياسين سعيد نعمان من جانب أحزاب اللقاء المشترك، حيث قدمت لفخامته ورقة تم تسميتها بخارطة الطريق.

وقد أبدى فخامته عدداً من الملاحظات عليها أكدت على تنفيذ اتفاق فبراير والخطوات الاجرائية لتنفيذها وتوضيح ما يتعلق بالدولة اللامركزية وتشكيل حكومة وحدة وطنية، ثم جرى بعد ذلك تعديل الورقة من جانب اللجنة الرباعية وفق ما هو موضح في كتاب «مسار الحوار».

وتقدم المؤتمر بعد ذلك بمقترح تشكيل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء من الاحزاب محاصصة بحيث تكون حصة المؤتمر أربعة مقاعد بما في ذلك رئاسة اللجنة، وتخصص خمسة مقاعد لأحزاب اللقاء المشترك، أو العكس، وعلى أساس ان تبدأ اللجنة التحضيرية للانتخابات والاستفتاء على التعديلات الدستورية بعد التوافق عليها من خلال اللجنة المصغرة أولاً، ومن ثم إنزالها بعد ذلك الى لجنة المائتين.

وبعد أن رفضت كل هذه المقترحات والتنازلات من قبل المشترك قدم المؤتمر مقترحاً بديلاً آخر يستند على خيارين: الاتفاق على استيعاب ملاحظة فخامة الاخ الرئيس الى اللجنة الرباعية، أو «السير في الانتخابات النيابية على أساس الالتزام بالمواعيد الدستورية والقانونية بما في ذلك اعادة القانون الى مجلس النواب واقرار القانون الذي سبق التصويت عليه مادة مادة، وإعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات وإجراء الاقتراع في ٢٧ / ٤ / ٢٠١١م، ولكن المشترك رفض أيضا هذه الخيارات.

الأخوة الأعضاء :

وبعد كل من سردناه وجه الاخ الرئيس رسالة طمأنة الى المشترك فيما يتعلق بالضمانات المستقبلية لهم حيث قدم فخامته مقترحات جديدة للمشترك عبر الاخ محمد اليدومي تقترح بعض الخطوات في حالة رغبة الاخوة في أحزاب اللقاء المشترك تأجيل التصويت على تعديلات قانون الانتخابات المنظور أمام مجلس النواب ومنها :

- تشكيل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء من أجل مراجعة وتعديل جداول الناخبين للفترة من موعد اجراء الانتخابات النيابية السابقة والتحضير للانتخابات القادمة بما يكفل اجراؤها في موعدها المحدد.
- تشكيل حكومة وحدة وطنية تتولى الاشراف على سير الانتخابات النيابية.
- تشكيل لجنة مصغرة من الاحزاب الممثلة في مجلس النواب وذلك للاتفاق على التعديلات الدستورية المقدمة من الجانبين.
- التأكيد على الالتزام بالشراكة في حكومة الوحدة الوطنية التي سوف تتولى الاشراف على سير الانتخابات النيابية وخلال الفترة المتبقية من موعد إجرائها.

التأكيد على الالتزام بالشراكة في الحكومة القادمة بعد الانتخابات النيابية بغض النظر عن نتائج تلك الانتخابات.

يتم تشكيل حكومة ائتلافية تشرف على الانتخابات النيابية على أن يتقدم المشترك بأية تعديلات دستورية الى مجلس النواب وبحيث يتواصل الحوار تحت قبة البرلمان.

وكعادتها رفضت أحزاب اللقاء المشترك تلك الدعوات وعملت على تشويه الاصلاحات الدستورية التي تبناها المؤتمر، لكن المؤتمر ظل حريصاً على التأكيد على عدم تجاوز المؤسسات الدستورية ورفض كافة المحاولات للانقلاب على الدستور.

ثم تقدم المؤتمر بمبادرة جديدة عبر السيد «ليس كامبل» رئيس المعهد الوطني الديمقراطي الامريكي قامت على أساس التزامن بين التحضير للانتخابات القادمة والحوار حول الاصلاحات المستقبلية استناداً الى اتفاق فبراير، جدد المؤتمر فيها حرصه على تحقيق التوافق الوطني وتجاوز كافة الذرائع التي كان المشترك يضعها أمام الحوار، لكن المشترك عمد الى التقليل من أهمية المبادرة التي تقدم بها المؤتمر ومارس التسويف والمماطلة في التعامل معها وظل متمترساً في مواقفه المتصلبة والمراوغة.

الأخوة والأخوات :

ورغبة في الخروج من ذلك الوضع وبعد رفض المشترك لكافة المبادرات المقدمة سواء مايتعلق باجراء الانتخابات النيابية في موعدها او مايتعلق بالتعديلات الدستورية، بادرت كتلة المؤتمر الشعبي العام في مجلس النواب الى تقديم مشروع التعديلات الدستورية التي أثارت الكثير من الجدل وخاصة مايتعلق منها بتخفيض مدة رئاسة الجمهورية الى خمس سنوات بدلاً من سبع -وفقاً لما ورد في برنامج رئيس الجمهورية، إلا ان عدم تحديد الفترة الرئاسية كان هو الأمر الأكثر جدلاً.

وكان تقديم مشروع اتجاهات التعديلات الدستورية الى مجلس النواب لمناقشته هو الخطوة التي تذرعت بها كتل الاحزاب الممثلة في مجلس النواب من أعضاء المشترك لمقاطعة جلسات المجلس ومارست ما أسمته بالاعتصام داخل المجلس ثم خارجه وبدأت في تجميع مسيرات جماهيرية حولها من أعضاء أحزاب المشترك.

لكن مجلس النواب مضى قدماً في اجراء نقاش سياسي ومدني واجتماعي حول اتجاهات مشروع التعديلات الدستورية الذي تقدمت بها الأغلبية في مجلس النواب، وبدأت جلسات النقاش العام مع النخب السياسية والمدنية والاجتماعية من منظمات المجتمع المدني والأكاديميين والقوى الاجتماعية على المستوى المركزي وعلى مستوى المحافظات، وبدأ تدوين الملاحظات على مشروع التعديلات من قبل اللجنة البرلمانية المختصة.

الأزمة الراهنة

الأخوة الأعضاء :

وبينما كان النقاش السياسي والاجتماعي والمدني قائماً حول مشروع التعديلات الدستورية بدأ مسلسل الأحداث والتطورات السياسية والشعبية في تونس ومن ثم مصر وانتشار محاكاة التداعيات في المنطقة.

الأمر الذي أتاح لأحزاب اللقاء المشترك فرصة استغلال بعض مطالب الشباب التي بدأت تقليداً لما حدث في مصر وتونس، حيث وظفت تلك التحركات الشبابية العفوية وحاولت توجيهها لخلق مناخات مشحونة بالتوتر والتأزم والاحتقان، وظلت تتعلل بما قدمته كتلة المؤتمر حول التعديلات الدستورية وتردد تلك الاسطوانة المشروخة عما أسمته بالتمديد والتوريث أو قلع العداد أو تصفيره في ظل مناخات اقليمية تساعد على التحريض والفتنة، وكان لبعض وسائل الاعلام العربية دوراً سلبياً في ذات الاتجاه.

وفي ظل هذه الاجواء قدم المؤتمر وحلفاؤه رؤية جديدة الى المشترك من أجل استئناف الحوار عبر اللجنة الرباعية دون أن تلقى استجابة.

لقد بدا واضحاً لنا في قيادة المؤتمر بعد كل ذلك ان الاخوة في المشترك يحاولون استغلال الاجواء والفضاءات المعادية لتحقيق بعض المكاسب الآنية حتى لو كان تحقيقها على حساب المصلحة الوطنية العليا.

وفي ظل تفاعلات وتداعيات موجة الاحتجاجات التي شملت المنطقة وما آل اليه وضع النظامين السياسيين في تونس ومصر ومع تصاعد التقليد والمحاكاة لتلك الاحتجاجات والضغوط التي بدأت تشكلها على الشارع السياسي بادر فخامة رئيس الجمهورية في الثاني من شهر فبراير ٢٠١١م الى تقديم مبادرته التأريخية أمام اجتماع مشترك لمجلسي النواب والشورى التي تضمنت : دعوته للحوار وتقديم حزمة من الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

حيث جدد دعوته اللجنة الرباعية الى استئناف الحوار، وتجميد النقاش حول التعديلات الدستورية حتى يتم التوافق حولها، وفتح السجل الانتخابي لمن بلغوا السن القانونية، وتأجيل الانتخابات، والتأكيد على انه لا نية للتوريث أو التمديد، ودعا الى ايقاف الحملات الاعلامية والتحريض، وأكد على ان تكون الانتخابات والقواعد الديمقراطية هي الوسيلة الحضارية والمثلى للوصول الى السلطة، وان تهيئ القوى السياسية نفسها للانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٣م، وأن يكون التنافس عبر صندوق الاقتراع.

وفي ضوء ذلك أكدت اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي في اجتماعها التالي لمبادرة فخامة الاخ الرئيس على ما ورد في المبادرة واستعدادها لاستئناف الحوار، غير ان أحزاب اللقاء المشترك ردت ببيان اتسم بالكثير من المغالطات والتضليل وتزييف الحقائق والتصعيد في الخطاب السياسي والاعلامي مع اشارة غامضة حول عدم رفضهم لما جاء في مبادرة فخامة رئيس الجمهورية وما ورد في بيان اللجنة العامة، وطالبت احزاب اللقاء المشترك المؤتمر بالتراجع عن كافة الاجراءات التي اتخذها، فضلاً عن اشتراطات جديدة لبدء الحوار.

ورداً على موقف المشترك المتمترس في خندق الرفض الأعمى، خرجت المسيرات الشعبية والجماهيرية المليونية في كل من أمانة العاصمة، ومدينة تعز، وعدن، وحجة، وغيرها من محافظات الجمهورية تعبيراً عن التأييد الشعبي لمبادرة الاخ الرئيس داعية الاخوة في أحزاب اللقاء المشترك والشباب المحتجين الى التعاطي الايجابي معها والجلوس الى طاولة الحوار وتقديم المصلحة الوطنية على المصالح الحزبية والفردية والفئوية وتجنيب البلاد ويلات الفتنة والتحريض، وحفاظاً على وحدة الوطن وأمنه واستقراره وعلى الخيارات والمرجعيات الديمقراطية للتداول السلمي للسلطة.

وقد عبرت الملايين من الجماهير اليمنية عن خياراتها الكبرى في الجنوح الى السلم والاحتكام الى الشرعية الدستورية والاتجاه الى الحوار كوسيلة حضارية وسلمية لحل مشكلات البلاد على قاعدة الاحتكام للانتخابات والآليات الديمقراطية، وكانت هذه الملايين رسائل جماهيرية واضحة للاخوة في المشترك، على أمل ان يستوعبوا مضامينها.

ولم يقف المؤتمر وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي في محاولاتهم فتح آفاق للحوار عند هذه الحدود، بل واصلوا بذل كل المحاولات للخروج بالحوار من حالة الانسداد.

ومن أجل الخروج من حالة الانسداد في الحوار قدم فخامة الاخ الرئيس كذلك مبادرة عبر «ليس كامبل» مدير المعهد الديمقراطي اكدت على حق التعبير السلمي بعيداً عن العنف، واستئناف الحوار، واستيعاب ما يطرحه المشترك.

وكعادتها لم تتفاعل احزاب المشترك معها، ولقد كانت جهود المعهد الديمقراطي والاصدقاء الاوروبيين محل اهتمامنا، لكن تلك الجهود لم تقابل بذات الاهتمام من الجانب الآخر للاسف الشديد.

أيها الأخوة أيتها الأخوات :

وفي تلك الأجواء استقبل فخامة الاخ رئيس الجمهورية وفداً من أصحاب الفضيلة العلماء والمنخرطين في لجنة علماء المرجعية برئاسة الشيخ عبدالمجيد الزنداني، الذين قدموا مبادرة من سبع نقاط، تمت الموافقة عليها وأضاف فخامته نقطة ثامنة تتعلق بألا يتزامن الحوار مع استمرار المظاهرات والاعتصامات، وبما يكفل ازالة مظاهر الفوضى والتخريب والاحتقان في الشارع والتهيئة لإجراء الحوار الوطني وانجاحه.

وقد عقد عقب ذلك مؤتمر في جامع الصالح لأصحاب الفضيلة العلماء من مختلف انحاء الوطن تم فيه مناقشة الأزمة القائمة من كافة جوانبها وتحدث في المؤتمر فخامة الإخ الرئيس الذي فوض العلماء في اقتراح الحل معلناً بأنه سوف ينفذ كل ما يأتي به العلماء وان كل ماسيقولونه سيقابله بالسمع والطاعة، وقد حمل وفد أصحاب الفضيلة العلماء تلك النقاط الى أحزاب اللقاء المشترك، وتوقعنا أن تستجيب قيادة المشترك لهذا المسعى الطيب من جانب أصحاب الفضيلة العلماء من منطلق الحرص على تجنيب الوطن الفتنة والاستجابة لصوت الحكمة والعقل.

وبعد انتظار دام عدة أيام ظلت خلالها قيادة المشترك تتعذر بانشغالاتها وغياب بعض قياداتها وهي ذات الوسيلة وذات الاعذار التي استخدمها دائماً منذ اتفاق فبراير حمل الى رئيس الجمهورية وفد آخر ضم عدد من الوسطاء من أعضاء التجمع اليمني للاصلاح والشيخ صادق عبدالله بن حسين الاحمر وعدد آخر من المشائخ خمس نقاط جديدة باعتبارها الرد من المشترك وهي نقاط اكتنفها الكثير من الغموض واللبس وبخاصة في النقطة الرابعة منها، حيث كان الفهم السائد لها يعني ان يكمل رئيس الجمهورية فترته الرئاسية حتى العام ٢٠١٣م وبموجب الثقة الممنوحة له من الشعب في الانتخابات الرئاسية ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦م، ولضمان انتقال سلمي وسلس للسلطة وبحيث يقوم في نفس الوقت باعداد برنامج للاصلاحات يتم الاتفاق عليه يبدأ بالتوافق حول التعديلات الدستورية واجراء الانتخابات النيابية وغيرها من الاصلاحات القانونية

في مواجهة الأزمة

حفز المؤتمر الشباب على مواجهة الإعلام المضاد وتشكيل رأي عام مناصر

شباب المؤتمر صمدوا في هذه الفترة العصيبة وأثبتو قدراتهم الوطنية المتميزة

المرأة المؤتمرية في مقدمة المناضلين المدافعين عن المصالح الوطنية العليا

جهود المرأة والشباب ساعد على كبح جماح المتطرفين

تحريض المشترك دفع بعض المسئولين لاتخاذ مواقف سلبية من المؤتمر

إن الوطن والنظام والتنظيم أمام أوضاع صعبة فرضها علينا الانقلابيون

الأوضاع الراهنة تستلزم الوقوف عليها بمسئولية وطنية وتاريخية